حوار مع الشخصية الحقوقية العالمية جون ايبنر:

لا خلاص في الأفق من الفساد في الدول الضعيفة وإعمار المناطق يعيد لها الهدوء

بغداد: عادل سعد

ترجمة: وليم وردا

أن تكون على صلة وحضور مشترك ميداني اغاثي وحقوقي مع الدكتور جون ايبنر، فان المهمة غنية باعتبارات الرفقة والتداول والتشاور، ولكن أن تتولى محاورته في شؤون اختصاصه العلمي والعملي فان الحال يتخذ مجالا أرحب.

يسرني أن اقدم هذه الشخصية الاكاديمية والحقوقية العالمية المتميزة حقا.

جون ايبنر المدير التنفيذي لمنظمة التضامن المسيحي الدولية (CSI)، وعضو الادارة والبرامج الدولية للمنظمة، حاصل على الدكتوراه في التاريخ من جامعة لندن.

منذ أكثر من 25 عاما قام باصدار بحوث ميدانية وحملات للدفاع عن حقوق الانسان للمجموعات الدينية المهددة بالانقراض في السودان والشرق الاوسط وكانت مبادراته وجهوده الاخيرة لمساعدة المجموعات المهمشة في بلاد الشام وبلاد الرافدين، من خلال رصد وتوثيق وقيادة حملات المناصرة ضد العنف الذي تواجهه الاقليات الدينية في هذين البلدين.

سافر ضمن بعثات تقصي الحقائق في مجال المساعدات الانسانية وحقوق الانسان في سوريا والعراق. اشتهر بنشاطه الميداني في السودان الذي مزقته الحروب لعقود، فقد سافر اليه اكثر من 100 مرة منذ عام 1995 لتوثيق تجارة الرقيق في السودان واستطاع تحرير الالاف منهم. لقد اصدر كتابه الاخير: مستقبل الاقليات الدينية في الشرق الاوسط الذي صدر في نيويورك عن دار ليكسينكتون. شغل الدكتور ايبنر، منصب الممثل الرئيسي لمنظمة التضامن المسيحي الدولية في الامم المتحدة في جنيف، وقد مثل امام مجلس النواب الامريكي واللجنة الفرعية لافريقيا والمفوضية السامية بحقوق الانسان. في الفترة من 1986 الى 1990 عمل ضمن فريق البحوث في كلية كليستون وهي مؤسسة ابحاث مقرها المملكة المتحدة متخصصة بدراسة الدين في البلدان الماركسية – اللينينية. من بين احدث منشوراته التي قدمت في جامعات عالمية ونشرت في صحف مرموقة، ونشر مقالات في صحيفة تايمز ونيويورك تايمز، (بي بي سي)، بوستون كلوب، وول ستريت جورنال وواشنطن تايمز وغيرها من الصحف العالمية.

جون ايبنر

□ ما هي الخلاصات التي خرجت بها من زيارتكم الميدانية إلى محافظة نينوى المحررة؟

– من الواضح عسكرياً لقد تم دحر داعش و هزيمته و استطاع الجيش العراقي استعادةَ نينوى، جنباً الى جنب مع الحلفاء و غيرهم من الفاعلين الحكوميين و غير الحكوميين، مما انتج ذلك تحسناً كبيراً على صعيد الأمن في محافظة نينوى، وفي هذا السياق يكون مقدار قوة الامن وهشاشته مهمة، ربما انه الشرط الأساسي الذي يسبق إعادة الإعمارو تحقيق الإستقرار. وهو الآن قد تحقق بالفعل.

في اغلبية المناطق المسيحية، في الحمدانية و كرمليس و تللسقف التي زرتها، رأيت عوائل كانت نازحة و عادت إلى بيوتها، وقد شرعت بإصلاح و إعادة إعمار ما دمره داعش، بمساعدة المؤسسات الكنسية، منظمات غير الحكومية ،و مساعدات من الحكومة الهنكارية. لكن الكثير، ربما الأغلبية من سكان هذه المناطق لن يعود اليها لأن نسبة كبيرة من سكان هذه البلدات هي الآن في الخارج، فقد هاجروا بعد نزوحهم منها إلى اوروبا و امريكا الشمالية و استراليا و لن يعودوا للعيش كمقيمين دائميين فيها، و إن القسم الأخر سيبقى في المناطق التي كان قد نزح اليها مثل أقليم كردستان العراق أو بغداد، و من بين الذين عادوا إلى مناطقهم، يمكن التوقع إن البعض منهم سيقومون بإصلاح منازلهم من اجل البيع وترتيب اوضاعهم للتهيئة لمغادرة العراق بإنتظار ايجاد وسيلة تمكنهم من إعادة توطينهم في بلدان الغرب.

لا اتوقع أن تكون الحياة في مناطق المسيحيين كما كانت قبل اجتياح داعش لها في عام 2014، و لكن إذا كانت هناك اسباب وجيهة قادرة على المدى الطويل كسب ثقة المسيحيين في تحقيق الإستقرار في نينوى و المنطقة على النطاق الأوسع، سيكون من المعقول أن نتوقع إن اعداداً كبيرة من السكان المسيحيين ستبقى في المنطقة، وهنا أود قليلاً ان اتجاوز موضوع الامن و اعني تاثير التغيير الديموغرافي ووجود عدد كبير من فصائل مسلحة (حشود) ذات مرجعيات سياسية مختلفة في منطقة يطلق عليها تسمية "منطقة متنازع عليها" لا توفر الثقة بآفاق إيجابية عن الأمن بالمدى الطويل.

الموصل تذكرني بالمشاهد المروعة التي شهدتها في حلب، حمص و اجزاء من دمشق، في حين إن مناطق من الموصل هي الى حد كبير على حالها تنبض بالحياة، لكن البلدة القديمة هي مجرد إطلال. فمن الصعب استعادتها كما كانت، إنها تشبه المدن الألمانية المدمرة في الحرب العالمية الثانية. الموصل في الوقت الراهن آمنة، داعش قد انهزم ، لكن جزءاً كبيراً من السكان بما في ذلك فيهم اعداد من المتعاطفين مع داعش باقون في المدينة، هؤلاء لا يزالون يعيشون حالة الصدمة إلى حد كبير. إنني لم أر جهدا جديا واضحاً نحو الاعمار ، اضافةً، إلى إن إعادة الإعمار لا يزال في بدايته في البلدة القديمة التي تعد وكأنها مدينة اشباح. و بصرف النظر عن الفصائل المسلحة (الحشود) التي توفر الأمان المحلي هناك، وجدت عدداً قليلاً من الناس يحاولون رفع الأنقاض من مناطقهم، و رأيت ايضاً ما لا يقل عن نصف دزينة من الجثث المتحللة لمقاتلي داعش في اطلال و بقايا مباني الكنائس في تلك المنطقة. اولئك الباقون هناك منذ التحريرالتدميري للمدينة القديمة في الصيف الماضي يتحدثون بشكل كبير عن اين هو وجود الحكومة العراقية و حلفائها من عمليت التطبيع، وكذلك يتحدثون عن عدم وضع السلطات موضوع تشجيع عودة المسيحيين النازحين من المدينة ضمن أعلى سلم الأولويات من أجل جعل المسيحيين يعتقدون بأن لا يزال لهم مستقبل هناك. على ما يبدو إن وجود المجتمع المسيحي القديم في الموصل ربما يكون على مشارف النهاية. وكذلك اعتقد أيضا إن عودة عدد من أهل السنة إلى الموصل غير اكيدة خاصة إذا ما وجدوا لهم مكاناً اخر للعيش يذهبون إليه. السلطات في بغداد تعي حقيقة الترحيب الذي حصل لداعش عام 2014، و تدرك إن داعش كمنظمة يمكن أن تُهزم، لكن أفكارها لا تزال تضرب على أوتار المتعاطفين لجزء اساسي من السكان. لقد إلتقيت ببعض الشباب من مدينة موصل بينهم إمام جامع، قالوا لي إنهم يعتقدون إن هناك 10 بالمئة من سكان الموصل لا يزالون يحملون أفكارا ورؤى داعش في عقولهم و قلوبهم، هذه النسبة قليلة، لكنها تشكل عددا كبيرا من السكان في مدينة يبلغ تعداد نفوسها مليوني نسمة، و يمكن أن تشكل هذه الأقلية مصدر قلق لزعزعة الأمن في المستقبل.

لم اذهب الى سنجار لكنني تحدثت مع ايزيديين، لقد خرجت بإنطباع بأن الوضع هناك اكثر صعوبة بكثير مما هو عليه في المناطق المسيحية. هناك مجموعة متنوعة من القوات المسلحة مع فصائل سياسية مختلفة لها اجندات تتنافس مع بعضها البعض، لكلٍّ منها له مصالح مبيتة. قليل من النازحين الايزيديين عادوا الى ديارهم. الإصلاح و إعادة إعمار حسب ما قيل لي قد بدأ. المجتمع الايزيدي يعيش حالة صدمة نفسية كبيرة، على ما يبدو ان هناك الالاف من الفتيات و النساء الأيزيديات و الأطفال ما زالوا مفقودين، عدد لا بأس به من الأطفال المشتبه بهم من المفقودين تم العثور عليهم في مخيمات النازحين من الموصل، بعد أن تم تبنيهم و اسلمتهم.

هزيمة داعش توفر فرصة ذهبية لإفتتاح عهد جديد من الإستقرار لجميع العراقيين بغض النظر عن دينهم و هويتهم الثقافية وهي فرصة يمكن انتهازها من اجل العيش بسلام و كرامة، وهذا لن يحدث الا إذا كانت الدولة العراقية تعمل على تعزيزذلك و إحترام المبادئ والقيم المشتركة على قدم المساواة وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان. لكن هذا لوحده لن يكون كافياً ما لم تتخلى القوَى الاجنبية عن التدخل أو تغيير سياساتها التي تسعى الى تحويل العراق إلى ساحة معركة وجعله أن يقوم بالحروب بالوكالة. بل يتعين عليهم بدل ذلك من التحرك بسرعة كبيرة للإستثمار و إعادة الإعمار. إذا تم تجاوز هذه الظروف الصعبة سيكون لنينوى و بقية البلاد فرصة طيبة للإستقرار و لكن إذا لم يحدث ذلك فمن المحتمل إن هذا الهدوء النسبي الذي يعيشه العراق سيكون مثل ذلك الهدوء الذي يسبق العاصفة.

□ كان لديكم اجتماعات مع عدد من المسؤولين في الحكومة الإتحادية، كيف وجدت إستعدادهم للتنسيق مع منظمة التضامن المسيحي الدولية أو مع المنظمات الأخرى ؟

– لقد وجدنا ترحيبا وكياسة عالية مع المسؤولين الحكوميين في بغداد، تحدثنا بصراحة و بشكل بناء مع بعضنا البعض، تناولنا قضايا رئيسية تتعلق باوضاع الاقليات، منها موضوع عقد مؤتمر لتوحيد رؤية الأقليات في نينوى و كجزء من برنامج المصالحة الوطنية التي تقوم بها الحكومة الاتحادية، ذلك المؤتمر الذي كان يجب أن ينعقد منذ أشهر. خرجت من بعض الاجتماعات مقتنعا بقدر تعلق الامر بالمؤتمر، بأن كبار المسؤولين يعتقدون ان هذا المؤتمر حيوي لتحقيق عملية الاستقرار الوطني، لكن اجتماعات اخرى أعطت انطباعا بأن العمل مع الاقليات للعثور على رؤية مشتركة للمستقبل لم يكن ضمن سلم الأولويات العليا . نأمل من رئيس مجلس الوزراء قريباً ان يكون قادراً على توجيه عنايته واهتمامه الى هذه المسألة و جعلها واضحة للجميع في الحكومة، ليتم معالجة قضايا الاقليات بطريقة بناءة و حيوية، ليس من أجل مصلحة الأقليات فحسب لكن من أجل المصلحة الوطنية لاسيما إن في ذلك العديد من الاقليات تعيش في (المناطق المتنازع عليها).

□ كيف ترى حقيقة برامج الإغاثة بشكل عام في العالم؟ هل هناك

– لا يمكن الحديث بعمومية عن برامج الإغاثة بشكل عام، من الواضح إن بعضها هي حيوية وحاسمة للحفاظ وتحسين نوعية الحياة و مساعدة الدول في تحقيق مسؤولياتها الأساسية تجاه مواطنيها. لكننا جميعاً نعلم إن برامج الإغاثة في العراق و في أي مكان في العالم ليس محصنة من الفساد و عدم الكفاءة التي تعد وباء يطال جميع قطاعات الأخرى من الحكومة.

كلما كانت الدولة ضعيفة، تزداد فرص الفساد وعدم الكفاءة ويزداد نطاقهما. منذ (عملية حرية العراق) الدولة العراقية اصبحت ضعيفة جداً، هناك مؤشرات لدعم مقومات الدولة ونحن نأمل بأن هذا الإتجاه يحقق مكاسب وتيرة.

□ في سياق السؤال السابق ما اعرفهُ إن العديد من الأنشطة الإغاثية و الحقوقية التي تنفذها بعض البلدان تجري لإهداف سياسية بشكل عام، ما هي قراءتك للفرص المطلوبة للتخلص من السطوة السياسية على البرامج الإنسانية و الإغاثية؟

– معظم الجهود الرئيسية في مجال الإغاثة الإنسانية تمول من الدول أو المؤسسات التي لديها مصالح مشتركة مع الدول و لا مفر من إنها تاتي وفق اجندات سياسية لتلك الدول. بعض الاجندات السياسية هي شفافة و هي تتفق أو تنسجم مع طموحات الجهات التي تستلم المعونات و بعضها لا ينسجم.

إن اسوأ الحالات هي عندما تستخدم الدول المنظمات غير الحكومية كغطاء لعمليات سرية، هذه الممارسات تسيء الى حد كبير الى المنظمات غير الحكومية التي هي المرآة الحقيقية للمجتمع المدني، و هذا العمل يثيرشكوك و مخاوف تجاه المنظمات غير الحكومية.

□ هل انتم مقتنعون بالعلاقات المشتركة بينكم و بين منظمة حمورابي لحقوق الإنسان؟ و ما هي الأولويات المطلوبة في هذا الخصوص؟

– انا راض جداً بالعلاقة الموجودة بين منظمة حمورابي لحقوق الانسان ومنظة التضامن المسيحي الدولية، إن منظمة حمورابي منظمة تطوعية الى حد كبير، الروح التي فيها و ممارساتها تتوافق و تستجيب مع ما لدى منظمة التضامن المسيحي الدولية. إن جميع فعاليات منظمة التضامن المسيحي الدولية في العراق تجري عن طريق منظمة حمورابي، خاصةً إن منظمتنا ليس لديها مكتب و موظفون يعملون بشكل دائم في العراق، نحن نعتمد بشكل أساسي على منظمة حمورابي لحقوق الانسان في العراق. انا معجب جداً بأداء حمورابي و بالاستقبال الدافئ الذي تحظى به منظمتنا و ما شهدته عند السفر مع افراد منظمة حمورابي في جميع أنحاء البلاد، حيث تحظى منظمة حمورابي بإحترام و إعجاب جميع شرائح الشعب العراقي.

□ الى أي مدى يُنظر على ضرورة إشراك المرأة في العمل الحقوق و الإغاثي الذي ينبغي اعتمادهُ خاصةً مع قلة أو عدم وجود مساهمات للمرأة في العمل التطوعي الميداني؟

– كل مواطن يجب أن يكون له الحق في المشاركة في مجال حقوق الإنسان و الأنشطة الإنسانية. لا يوجد حواجز قانونية بهذا الإتجاه في العراق، لكن ضعف مشاركة النساء في هذا القطاع يشير الى وجود حواجز ثقافية، نأمل أن تتاكل تلك الحواجز عاجلاً ام اجلاً، لذلك نجد إن الطاقة، الذكاء و الحكمة متوفرة لدى النساء العراقيات التي تعد نصف المجتمع العراقي، وهذه الطاقة يمكن تطويرها و استثمارها لخدمة الأمة العراقية.

□ كيف يمكنكم قراءة مستقبل اعمال الإغاثة؟ وماهي المتطلبات اللازمة للخلاص من الفساد، كما هو الحال في برامج الإغاثة التي اعتمدتها الأمم المتحدة؟

– لا بد لي من القول إنني لا ارى مثل هذا الخلاص في الأفق، خاصةً في الدول الضعيفة التي تفشل أو إنها فاشلة تماماً. في هذه البلدان الفساد اصبح دستور الأمر الواقع. في هذه البلدان يصبح من المستحيل أن تفعل أي شيء اكثر من دون أي إكراه أو فساد.

الشفافية هي افضل دواء ضد الفساد و لكن تحقيقها صعب للغاية في حال ضعف الدول و وجود دول مانحة التي تدفع من اجل اجندات سياسية غريبة.

- اذا لم يتحقق الاعمار والاستقرار في المناطق العراقية المحررة فأن الهدوء الحالي فيها يشبه الهدوء قبل العاصفة

- تسمية المناطق المتنازع عليها لا توفر الثقة بافاق ايجابية عن الامن بالمدى الطويل

- هزيمة داعش وفرت فرصة ذهبية لافتتاح عهد جديد من الاستقرار لجميع العراقيين

- وجدنا ترحيبا وكياسة عالية لدى المسؤولين الحكوميين الذين ألتقيناهم في بغداد

- بعض الاغاثات تأتي وفق اجندة سياسية، وأسوا الحالات عندما تستخدمها دول ومنظمات غير حكومية كغطاء لعمليات سرية

- لا ارى خلاصا في الافق من الفساد في العمل الاغاثي، والشفافية هي أفضل دواء ضده

ابيض اسود

الإنتخابات العراقية المقبلة فرضيات إيرانية

تمتاز السياسة الإيرانية بعقلية بائع السجاد الإيراني القديم، والتعامل مع معضلة العراق لا تقلق صناع القرار الإيراني، و نشر مركز البيان للدارسات والتخطيط، دراسة مترجمة تحت عنوان كبير ((سيناريوهات أمام مستقبل العراق. وتحليل الرؤى القانونية والدولية والأمنية للجمهورية الإسلامية في إيران)) بقلم جاويد منتظران وسعيد قرباني.

الملفت ان مثل هذه الدراسات المترجمة عن اللغة الفارسية تتعامل مع المعضلة العراقية بعقلية خيارات الامن القومي الإيراني، فيما لا يتعامل الكثير من قادة الأحزاب التي تصفهم الدراسة الصادرة في خريف 2017بـ (القوى والجهات التي هي تحت تأثير الجمهورية الإسلامية في إيران) بذات المنطق وهم يقودون دولة العراق الجديد ، فيما تنصحهم هذه الدراسة (تجنب التهديد المباشر وغير المباشر للبلدان المتدخلة في الأزمة العراقية، مثل المملكة العربية السعودية).

بل وتطلب من هذه القوى دعم حكومة الدكتور حيدر العبادي من خلال نصح ذات القوى الموالية لإيران ان (تهيّئ ظروفاً مؤاتيه، حتى تكشف فيها الحكومة المركزية العراقية عن كفاءتها في عملية إعادة الإعمار، وكي يتم استبدال حكومة مركزية خدومة تضم ذوي الكفاءات وجادة في مكافحة الفساد بأجواء التمييز والفساد التي أثارت احتجاجات واسعة في البلاد، وأن يتم إظهار هذه الصورة لجماهير الشعب العراقي وجماعاته العرقية والدينية).

وتشدد هذه الدراسة على ضرورة أن تقيم الجمهورية الإسلامية في إيران علاقاتها على أساس تعزيز العلاقات على مستوى الدول وتعزيز حكومة مستقلة تقوم على (القومية الوسطية) حتى يخلق هذا الإجراء شعوراً بالثقة لدى المجموعات العرقية والدينية الأخرى التي تؤثر على الموقع الجيوسياسي والسلامة الإقليمية للعراق؛ وبالتالي لا يكون لها دور سلبي وتدخلي في قرارات هذه المجموعات.

السؤال: اذا كانت هذه الفرضيات الإيرانية عن عراق ما بعد داعش، فما هي الحلول العراقية ؟؟

تكمن معضلة الازمة العراقية ان الأطراف التي تتعامل مع السياسة العامة للدولة تتعامل بها بنموذج العشوائيات ، التي انتشرت في عموم المدن العراقية وليس بعقلية بناء دولة ، فالتصدي للشأن العام ، وفقا للمنهجية التي تنطلق بها الحوزة العلمية في النجف الاشرف ، تختلف وتخالف ما يمضي اليه الكثير من قيادات التحالف الوطني او تلك الأحزاب التي زادت على المائتي حزبا بالكثير ، لكن تبقى عصا ضبط إيقاع هذه الاحزاب ليس بيد سيد النجف الاشرف الامام السيستاني ، ودعوة خطبة الجمعة الأخيرة في كربلاء هؤلاء الساسة الى امتلاك البصيرة ، هو الحد الأعلى للنصح والإرشاد فيما تضبط ولاية الفقيه مواقف هذه الأحزاب وان ارتفع صخب تنافسها الانتخابي مبكرا ، الا ان رسالة واحدة من مكتب الخامنئي وليس نه شخصيا كافية لوضع الأمور في نصابها الصحيح ، وهو ما لا تمتلكه واشنطن في العراق ، على الرغم من قدرتها على حشد موقف دولي مناهض للسياسات الإيرانية في العراق قولا ولا فعلا ، الا ان هذا الحشد لا يمكنه فرض مدخلات خارج معدلات القبول الإيراني ، وهي تتوافق مع الموقف الأميركي في فتح الأبواب مغلقة عبر مفاسد المحاصصة بنموذج جديد وصفته هذه الدراسة بـ(القومية الوسيطة) واعتقد هناك خطأ في الترجمة لان هذا المصطلح يستخدم في الفقه السياسي بمفهوم العقد الاجتماعي الجامع ، القائم على أساس المواطنة وليس الانتماء القومي فقط من خلال وسطية التمسك بالانتماء القومي او المذهبي ، مقابل الاعتراف بالأخر ، والتعامل مع متطلباته المجتمعية وعدم تهميشه سياسيا .كلما تقدم، يؤكد ان فرضيات الانتخابات البرلمانية المقبلة، سواء اختلف في منهجية عملها او نتائجها، او صور التحالفات الافتراضية لسيناريوهات مستقبل تشكيل حكومة عراقية ما بعدها، فان الجميع يبقى محكوما بمتطلبات امن قومي إقليمي، ومتطلبات دولية متعددة الاتجاهات قاسمها المشترك تحرير الاقتصاد العراقي من قيود الدولة.

مازن صاحب

بغداد

أزمة المثقف السياسي في كتب شعبان

الثقافة وهاجس وقلق المثقف كانت حاضرة بقوة في الجلسة الثقافية للمفكر عبد الحسين شعبان في الاتحاد العام للادباء والكتاب، ولا يوجد كتاب له يخلو من تلك المداخلات التي تشير الى موقف المثقف من القضايا العامة والمثقف الوضعي النقدي الذي يصفه شعبان هو الذي (يرفض أن يكون هامشيا ويتطلع الى التغيير والتأثير) وقد يرى شعبان عبر ما كتبه عن الجواهري بإنه خير من يمثل هذا المثقف الوضعي النقدي الي تحول من (الفقه والعمامة الى الشعر والحانة، ومن البلاط الملكي الى الصعلكة والصحافة، ومن الاستقرار الى الهجرة والسفر) .

ويعود شعبان بذاكرته التي يحسد عليها ويتحدث عن لقاءاته بالجواهري ومنها في ساحة الكشافة سنة 1959 في حفل كبير كان فيه عريف الحفل الراحل "جلال الطلباني" وممثل الحزب الشيوعي (عبد القادر اسماعيل) كان شعبان يرى في الجواهري طفلاً صغيراً متمرداً عاش الى اخر يوم في حياته متمردا ،يقول كنت اقول له انت اكبر مسؤول يجمع الادب والاعلام (رئيس اتحاد الادباء ، نقيب الصحفيين) ويسترسل شعبان ليتناول علاقة الكتاب وتأثيرهم على الزعماء في ثنائية (ستالين - جدانوف) و(كاسترو - ماركيز) و(ديغول - أندريه مالرو) و(جمال عبد الناصر– محمد حسنين هيكل) و (عبد الكريم قاسم - الجواهري) و(صدام حسين - حسن العلوي) ولا يرى شعبان بأن الزعماء افضل من الكتاب!

يؤسفني إن تضم الاحزاب بعض الاعضاء الذين لا يملكون ثقافة تؤهلهم ان يستوعبوا طروحات ومبادئ الحزب وهذه الخاصية تمثل نقطة سوداء اذا كان ذلك الحزب يطلق عليه (حزب المثقفين) ولذلك كنت ارى شعبان كأنه يدعو المثقف الى عدم الانتماء الحزبي في كتابه (المثقف وفقه الازمة) ما بعد الشيوعية الأولى ، فهو يرى أن على المثقف إن يكون (حرا - صادقا– متسامحا - ناقدا) فيما يرى السياسي يتصف (بالتبريرية _ومستعد للاستعباد ،وان يكون مروجا، وأحيانا كاذبا) هو يرى المثقف عليه ان يبحث عن الحقيقة وليس هدفه تضليل الناس واخفاء الحقائق! "المثقف هو القطب الاكثر فاعلية في العملية الانتاجية الفكرية لأنه ينتمي الى خطاب ثالث غير الانتماء التقليدي السياسي والاجتماعي التخصصي) والمثقف نظرا لحساسيته التي ينعتها بعض السياسيين (بالنرجسية) و(الانانية) قد يتعرض الى الصدمة بشكل مؤثر في حالة الفشل السياسي الحزبي الذي يتطلب"تربية حزبية حازمة يتطلبها العمل الحزبي ، وهذه التربية تولد نزعة شمولية تقديسية - دكتاتورية–" وعندها يجد المثقف - السياسي ، ذلك تناقض والتقاطع بين وظيفتين الاولى تجذبه الى الموضوعية والحياد والاختيار وحرية النقد والاخرى تستوجب عليه ممارسة موهبته من اجل المصالح الحزبية والمواقف احيانا غير مقتنع بها! ،وقد تنسى الاحزاب الشيوعية مقولة لينين بأن الدولة السوفيتيه قادرة على خلق الاف المهندسين والاطباء والاداريين لكنهم عاجزون على خلق كاتب وشاعر واحد! شعبان كان لا يستطيع ان يمسك تفاحتين في يد واحدة (الثقافي والسياسي) لذلك اختار الثقافة ،مستندا على مقولة انجلز (علينا تبديل استراتيجيتنا وذلك لمواكبة التطور)

حمدي العطار

بغداد

تقارير

الكيلاني لـ (الزمان): أغلب المشاريع البلدية تستخدم لأغراض إنتخابية

بيئة ديالى تشرف على إعدام عشرين ألف دجاجة في جديدة الشط

ديالى ـ سلام عبد الشمري

اشرفت مديرية البيئة في محافظة ديالى ، على إعدام عشرين الف دجاجة كإجراء وقائي بسبب وباء أنفلونزا الطيور ،فيما اكدت ان متابعتها مستمرة لجميع حقول الدواجن في المحافظة .

وقال مدير البيئة عبد الله هادي الشمري لـ (الزمان) ، انه (بسبب وباء انفلاونزا الطيور الذي ظهر الاسبوع الماضي في بعض حقول الدواجن الواقعة قرب ناحية جديدة الشط التابعة لقضاء الخالص ، فقد اشرفنا شخصيا وكوادرنا الميدانية على اعدام عشرين الف دجاجة بالتعاون مع الجهات المسؤولة في المحافظة) .

وبين الشمري ، ان (هناك متابعة جدية من قبل فرقنا الميدانية لحقول الدواجن في ناحية جديدة الشط والمناطق الاخرى في المحافظة بالتعاون مع الجهات المعنية ، اضافة الى اصحاب الحقول ، للحد من انتشار المرض ، كونه وباء معدياً يؤثر سلبا على الثروة الحيوانية في عموم مناطق المحافظة والمحافظات المجاورة) .

انعدام الخدمات

الى ذلك اكد عضو في مجلس محافظة ديالى ، ان اغلب المشاريع البلدية بديالى تستخدم لأغراض انتخابية ، مشيرا الى ان هناك مناطق تعاني من انعدام الخدمات البلدية .

وقال عضو المجلس عامر الكيلاني لـ (الزمان) ، ان (محافظة ديالى من المحافظات التي تعرضت للإرهاب وقدمت الكثير من التضحيات ، فيما تعرضت اغلب بناها التحتية الى التدمير ولم يتم اعادتها حتى الان على الرغم من مطالباتنا للحكومة المركزية والمنظمات الدولية) .

واضاف الكيلاني ، انه (ما متوفر من خدمات بلدية في اقضية ونواحي المحافظة يتم تسخيرها من قبل ساسة المحافظة لأغراض انتخابية لمناطق معينه ، فيما هناك مناطق تعاني من انعدام الخدمات البلدية والصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الاخرى الواجب توفرها اسوة ببقية المناطق الاخرى) . واكد عضو مجلس ديالى ، ان (اغلب المسؤولين عن ادارة الخدمات لا يستطيعون الوقوف بوجه الساسة من اجل جعل جميع المناطق متساوية في توزيع الخدمات)، داعيا الحكومة المحلية ، الى (وضع حد لهذه المأساة كونها اصبحت تؤثر سلبا على حياة المواطنين وتثير استياء البعض منهم كون الساسة انتخبوا ليكونوا جهات رقابية على اجهزة الدولة وليس جهات تستغل الخدمات لأغراضها الانتخابية للمرحلة المقبلة او المنافع الذاتية).

حملة: موقع اعدام الدجاج المصاب بالانفلونزا في ديالى